خريطة التفاعلات والتحالفات العربية بعد الربيع العربي

(جدلية الاستمرار والتغيير)

أمجد أحمد جبريل(*)

مقدمة:

حملت انطلاقة الانتفاضات العربية أواخر ٢٠١٠ آمالاً كبيرة في التغيير على امتداد الوطن العربي. بيد أن هذه الآمال سرعان ما تعرضت لاختبارات وتراجعات، أكدت أن عملية التغيير الشاملة لا تزال بعيدة عن الأفق المنظور، وإن كانت غير مستحيلة في الأمد البعيد أو الاستراتيجي، شريطة توفر عوامل تقوية كيان الأمة ومعالجة نواحي القصور التي تضعف الأداء، أو توهن ذلك الكيان في انتفاضاته ومجمل تفاعلاته.

ورغم توالي المؤشرات الإيجابية في دول الانتفاضات العربية على مدار ٣ سنوات، (وأهمها دخول الشارع أو الشعب عنصرًا فاعلاً ومشاركًا في تشكيل المشهد المستقبلي)، فإن خريطة التفاعلات والتحالفات العربية بعد الربيع العربي لم يطرأ عليها تغيرات جذرية، تسمح بالقول: إن واقعًا مختلفًا تشكلت ملامحه أو ترسّخت قواعده؛ فمن جهة بقيت التفاعلات العربية البينية مسكونة بقدر يُعتد به من الحذر والهواجس والمخاوف المتبادلة، بما أعاق تفعيل جامعة الدول العربية، وغلّ يديها، وحدّ من إمكانية قيامها بدور فاعل في الأزمات العربية المتزامنة مع عمليات التغيير الجارية في بلدان الربيع العربي.

(*) باحث عربي فلسطيني.

ومن ثم لم يتكون بعدُ قطب أو محور عربي جاذب وقائد للأقطار العربية كافة. ومن جهة أخرى لم يحدث ما توقعه البعض من إصلاح العلاقات العربية - الإقليمية (وبالتحديد مع الدولتين الجارتين الحضاريتين تركيا وإيران). ومن جهة ثالثة لم يتطور الأداء الفلسطيني - العربي في مواجهة العدوان الإسرائيلي المستمر على فلسطين والأمة ومقدساتها وأراضيها وشعوبها. ومن جهة أخيرة لم تحدث بعدُ مراجعة حقيقية للعلاقات العربية - الدولية، ولم تتشكل التحالفات المأمولة التي من شأنها تحقيق المصالح العربية العليا عبر مد جسور التعاون مع الأطراف الدولية الأقرب إلى تفهم الحقوق العربية؛ إذ لا يزال سعي بعض الدول العربية إلى تنويع علاقاتها الخارجية أمرًا موسميًا مرتبطًا بأزمات في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية خصوصًا.

حدود الدراسة وإطار المعالجة:

يطرح مأزق التغيير في النظام العربي في ظل الانتفاضات والتحركات الجماهيرية الراهنة، أسئلة جديرة بالبحث والدراسة، ومنها على سبيل المثال ما يتعلق بأسباب نكوص كثير من الحركات الاجتماعية والقوى الشعبية الثورية عن استكمال الفعل الثوري، ومرورًا بحالة الاختراق الخارجي لمجمل تفاعلاته، وصولاً إلى التراجع المتزايد في مكانته الإقليمية والدولية. وأسباب عودة القوى التقليدية أو اليمينية إلى التحكم في المشهد العربي، سواء على المستوى المحلي/القُطري أو العروبي الأشمل، وإهمال دراسة أدوار الفاعلين الإقليميين والدوليين الساعين سعيًا حثيثًا في احتواء الانتفاضات العربية وتدجينها، لا سيما ما يتعلق بسياسات المحور الغربي - الأمريكي - الإسرائيلي، وسياسات المحور الروسي - الصيني - الإيراني المقابل، وكذلك أسباب تذبذب العرب بين هذين المحورين دون سعي حقيقي لتكوين قوة عربية مستقلة.

ولذا فإن هدف هذه الدراسة ينحصر في تقديم توصيف سريع للتفاعلات والتحالفات العربية بعد الربيع العربي، مع التركيز أساسًا على المدى المنظور.

وبناء عليه ستنقسم هذه الدراسة إلى جزأين؛ أحدهما يناقش حال النظام العربي والعلاقات العربية البينية في ظل الانتفاضات العربية. والآخر يتناول التحالفات العربية بين الثابت والمتحول.

أولاً- حال النظام العربي والعلاقات العربية البينية في ظل الانتفاضات العربية:

قبل اندلاع الربيع العربي استقر في كثير من الأدبيات الإشارة إلى أوجه قصور تعتري النظام العربي ومؤسسته الكبيرة (أي جامعة الدول العربية)، وانعكاسات ذلك على العلاقات البينية العربية والتحالفات العربية الخارجية على الصعيدين الإقليمي والدولي. كما طرح في حينه العديد من التفسيرات لتردي أوضاع النظام العربي، هذه التفسيرات التي تراوحت بين الأسباب السياسية والقانونية، وصولاً إلى التفسيرات الثقافية[1].

أما بعد انطلاقة الانتفاضة التونسية أواخر ٢٠١٠، ثم الانتفاضة المصرية في ٢٥ يناير ٢٠١١، فقد شاعت موجة من التفاؤل في كثير من الكتابات حول مستقبل النظام العربي بعد دخوله في تلك الأجواء المبشرة بالتغيير، حتى أشار البعض إلى أن النظام العربي بأسره قد يكون مقبلاً على حالة من المصالحات العربية وإصلاح ذات البين، وتقليص مستوى الخلافات البينية، استنادًا إلى أن التغيير في مصر يمكن أن يفتح الأبواب أمام استعادة مصر علاقاتها الطبيعية مع سورية، بما يفيد في استعادة المحور المصري - السوري، وفي تفعيل النظام العربي، وتعزيز مكانته إزاء تفاعلات القوى الإقليمية والدولية في هذه المنطقة.

ويتبع ذلك أن النظام العربي سيكون، في هذه الحالة، أكثر قدرة على

تحجيم طموحات القوى الأخرى، التي حاولت استغلال مرحلة الضعف والتفكك في النظام العربي، ولا سيما إيران التي ستجد مكانتها في وضع مختلف بعد استعادة مصر عافيتها، وبعد تعزيز النظام العربي لأوضاعه، مما يعني تحجيم النفوذ الإيراني، وربما يخدم ذلك تصويب علاقات إيران العربية، وترشيد دورها في المنطقة[٢].

وفي المجمل توقع هذا الاتجاه في التحليل أننا "أصبحنا أمام نظام عربي يُعاد تشكيله، ويوحي بالتحرر من سياسات المرحلة السابقة، بحيث تكون السياسات الجديدة أكثر اقترابًا من المصالح العربية العليا وأكثر احتضانًا للقضايا العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، كما أن الدول الأعضاء في النظام العربي ستبتعد - بدرجات متفاوتة - عن ظاهرة شخصنة السلطة ويتزايد اقترابها من المأسسة، بمعنى أنه سيتعزز دور المؤسسات ويتم التوازن بين صلاحياتها ومسؤولياتها، وأن تخضع جميعًا للمساءلة والمحاسبة القانونية، وينعكس ذلك بالضرورة على مواقف الدول العربية الخارجية وعلى العلاقات العربية - العربية، وفي النهاية سينعكس كل ذلك على دور جامعة الدول العربية"[٣].

بيد أن اتجاهًا آخر نفى أن تكون الثورات العربية قد نجحت في إلغاء سياسة المحاور العربية؛ فمن الممكن أن نشهد صراعًا عربيًا جديدًا بين الثوريين والمحافظين كما جرى على مدار خمسينيات وستينيات القرن العشرين. واستنادًا إلى الخبرة العربية المعاصرة كتب أبرز العارفين بأحوال النظام العربي أن هذا النظام "لم يَخْلُ في أية مرحلة من مراحل تطوره من ظاهرة الخلافات بين وحداته، وبلغت هذه الظاهرة أحيانًا درجة من الشدة جعلتها تنفجر في شكل مسلح، وإن كان هذا الشكل قد ظل يمثل الاستثناء.

تعددت أسباب الظاهرة ولكن النتيجة واحدة. وعلى أية حال، فإن النظام العربي يمرُّ منذ بداية عام ٢٠١١ بمرحلة تغيير واضحة نتيجة الثورتين الشعبيتين في تونس ومصر، اللتين أزاحتا رأسي نظاميْ الحكم في البلدين، كما اشتدت حدة المطالبة بالتغيير في اليمن وليبيا وسورية. ويبدو للوهلة الأولى أن هذه المرحلة بدورها سوف تكون لها بصمتها الخاصة على الخلافات العربية ـ العربية؛ فعلى سبيل المثال، حدث عندما اتخذ مجلس الجامعة العربية قراره بطلب فرض حظر جوي على ليبيا من مجلس الأمن، أن تحفظت كل من سورية والجزائر على القرار، وبدا أن هناك تشكلاً لمحورين داخل النظام العربي.

وقد انعكس ذلك على القمة العربية الدورية التي كان يفترض أن تعقد في مارس ٢٠١١ في بغداد، ثم اتخذ وزراء الخارجية قرارًا بتأجيلها، حتى انعقدت في مارس ٢٠١٢. لكن السؤال الأهم يتعلق بمستقبل النظام العربي بعد أن تتوقف الموجات الراهنة للتغيير؛ فالخبرة التاريخية لا تشير بالضرورة إلى أن هذه الموجات سوف تحقق نجاحًا في كل البلدان العربية؛ فلكل بلد ظروفه الداخلية التي تحدد مصير حركات التغيير فيه، ولو صح هذا التحليل فمعناه أننا سوف نجد أنفسنا مجددًا أمام نظام عربي منقسم بين معسكر "التغيير" ومعسكر "الوضع الراهن"[٤].

وفي المعنى ذاته كتب باحث آخر أن "نجاح الثورات العربية ربما يؤدي إلى خلق مركز جديد للسياسة العربية يعمل على استعادة التماسك للعالم العربي، بما يحوله من موضوع للصراع بين أطراف إقليمية ودولية، إلى فاعل رئيس في منطقة الشرق الأوسط. بيد أن هذا التماسك المحتمل حدوثه لن يحدث كتطور تلقائي ميكانيكي؛ فظهور مراكز جديدة للسياسة العربية ذات طابع ديمقراطي، ربما يتسبب في إثارة صراعات جديدة مع بلاد ترى النخب الحاكمة فيها في التطورات الديمقراطية تهديدًا لها، أو تهديدًا لمكانتها التي تمتعت بها في

الماضي. وربما أدت كل هذه التطورات إلى ظهور خطوط جديدة للانقسام والتحالفات في الوطن العربي، الذي قد ينقسم بين ديمقراطيين وأوتوقراطيين، بعد أن انقسم لسنوات بين معتدلين ومتشددين"[٥].

ويلاحظ أن الاتجاه الأول القائل بأن الربيع العربي يؤدي إلى إيجاد نظام عربي جديد وسيادة المصالحات العربية، كان واقعًا تحت تأثير التفاؤل الذي أشاعته الانتفاضتان السريعتان في تونس ومصر، ولم يول كبير عناية لدراسة عمق المشكلات والعوامل البنيوية، التي يزخر بها النظام العربي ودوله المختلفة، سواء على المستوى القُطري/الجزئي، أو على المستوى العربي الكلي.

أما الاتجاه الثاني فقد نجح في وضع هذا التغيير الجزئي في حال النظام العربي (الذي تمثل في الانتفاض من أجل الحرية والعيش الكريم والعدالة الاجتماعية)، في سياق الخبرة التاريخية لتفاعلات هذا النظام، لا سيما فيما يتعلق بانقساماته المزمنة حول قضايا نظم الحكم والديمقراطية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للأعضاء... إلخ. وتأثيراتها المهمة على إعادة تشكيل العلاقات العربية البينية، وكذلك على التحالفات العربية.

والواقع أن كلا الاتجاهين يحمل قيمة علمية معتبرة بدليل استمرار واقع النظام العربي وتحالفاته بعد الربيع العربي بين هذين الحدين من التفاؤل والتشاؤم بحدوث التغيير السريع (أي في المدى القصير)، أو التأني في توقع هذا التغيير انتظارًا لحدوث تغييرات بنيوية في النظام العربي لا تبدو ممكنة في الأجل المنظور، وإنما تبقى إمكانية قائمة في الأجل البعيد. والواضح أن هذا الاتجاه الثاني يقف على أرضية أصلب ومعرفة أعمق بالواقع العربي، على الصعيدين القُطري والكلي.

ولا غرو أن يتوقع الاتجاه الأول أن "المد الثوري وموجة التغيير التي

تجتاح المنطقة العربية قد تخلق محورًا جديدًا يجمع الدول التي يحدث فيها التغيير معًا، حيث القواسم والهموم المشتركة، وأيضًا المبادئ والتطلعات المتشابهة، سواء بين الشعوب أو لدى الأنظمة الحاكمة الجديدة. ومقابل هذا المحور بدأ محور آخر في التشكل بالفعل، يضم الدول التي لم يمسها التغيير بعد، وتجتهد كي تظل منه في مأمن ربما تحت مظلة توسيع مجلس التعاون الخليجي. ورغم أن الدول التي شهدت تغيرات واحتجاجات لم تشكل بعد محورًا لها، إلا أن ذلك قد يكون مسألة وقت لا أكثر؛ فمن المتوقع أن تثبت صحة مقولة "تقارب النظم المتشابهة مع بعضها" مجددًا في المنطقة العربية.

وكما أن الدول ذات الطبيعة المحافظة أو الملكية تبحث عن بعضها وتسعى إلى توطيد أركان نظمها في مواجهة موجة التغيير، فإن الحالات الثورية والنظم التي تولدت عنها، ستحمل معها هي الأخرى أجندة جديدة، أبرز بنودها هو السعي إلى بناء الدولة وإصلاح ما تم تخريبه في العهود السابقة. وهو ما يفرض بالضرورة قيودًا وأعباء متزايدة على تلك النظم "الثورية" في مرحلة شديدة الصعوبة، خصوصًا من الناحية الاقتصادية. وستكون الأداة الاقتصادية أهم أدوات التأثير جذبًا أو طردًا فيما بين المحاور، أو بالأحرى بين المحورين الرئيسين المتوقع تشكلهما في المنطقة. إذ ليس من المتوقع أن تكون المحاور أو التحالفات الإقليمية الجديدة جامدة ومغلقة، وإنما ستتم بمساحات تضيق وتتسع من حيث المرونة والديناميكية، وستتحدد وفق اعتبارات كثيرة، ربما يكون الاقتصاد من أهمها"[٦].

أما الاتجاه الثاني، فما زال يشير إلى "عدم قيام محور لبلدان الانتفاضات العربية، يحل بديلاً عن معسكر الممانعة ويقود إلى تقليص عدد بلدان معسكر الاعتدال. بل إن العلاقات بين بلدان الربيع العربي تبدو إما عادية، كما هو الحال في العلاقات المصرية - التونسية، وإما متأزمة كما هي في العلاقات

المصرية - الليبية، وإما أنها لم تشهد أصلا أي تطور كما هي حال العلاقات المصرية - اليمنية. أكثر من ذلك يلاحظ أن بلدان الربيع العربي غير راغبة في إحداث تغيير في نمط علاقاتها الخارجية سواء مع إسرائيل (مصر بالذات) أو مع الولايات المتحدة"[٧].

ويضاف إلى ذلك أيضًا أن تطورات الربيع العربي على مدار ٣ سنوات خلت، أدت إلى عدد من الأزمات في العلاقات العربية البينية. بيد أن تقرير حال الأمة العربية لعامي ٢٠١١ - ٢٠١٢ يصفها بـ"الأزمات غير الخطيرة في العلاقات العربية - العربية". وعلى سبيل المثال، فإن علاقات ليبيا الثورة توترت مع كل من الجزائر وتونس ومصر بسبب إيواء بعض عناصر النظام السابق في ليبيا، أو عدد من أقارب القذافي.

كذلك أدت تصريحات محمود غزلان (وهو أحد كبار المسؤولين في جماعة الإخوان المسلمين المصرية) إلى توتر حاد نسبيًا بين مصر ودولة الإمارات التي رد أحد كبار المسؤولين عن الأمن فيها بتصريحات قاسية ضد الإخوان المسلمين. لكن أخطر الأزمات ذات الصلة كانت أزمة العلاقات المصرية - السعودية ربيع ٢٠١٢. ووجه صلة هذه الأزمة بالربيع العربي اعتراض قطاع من الشعب المصري على اعتقال مواطن مصري في السعودية، الأمر الذي أدى في النهاية إلى سحب السعودية سفيرها من القاهرة وإغلاق مقار بعثاتها الدبلوماسية والقنصلية"[٨].

ثانيًا- التحالفات العربية بين الثابت والمتحول:

في تقييم مقولة: إن الثورات العربية أفضت إلى تغيير في التحالفات العربية البينية، أو التحالفات العربية - الإقليمية، أو التحالفات العربية - الدولية، تبرز عدة آراء أو اتجاهات في الرأي.

- الاتجاه الأول:

يرى أن الثورات العربية هزّت المنطقة من الأعماق، وتركت آثارها على العمل السياسي العربي الجماعي، والعلاقات العربية - العربية، وانعكست تداعياتها على تفاعلات الصراع العربي - الإسرائيلي، كما ألقت بظلالها على توازنات القوى في المنطقة، وعلى التحالفات الإقليمية والدولية على ساحتها، وبدا أن مفهوم الأمن الخليجي قد تأثر، ودفع دول مجلس التعاون الخليجي إلى تبني عدد من المبادرات النشطة في كل من البحرين واليمن وليبيا وسورية، ربما بما يعكس إحساسًا جديدًا لديها أن "أمنها يمكن أن يتحقق من خلال فاعلية دورها على الساحة العربية، أكثر مما يحققه اعتمادها على قوى من خارجها".

كما اتضح أن التداعيات الأولية لهذه الثورات العربية أضعفت الدور الإيراني وزادت الضغط على طهران للتوقف عن تطوير برنامجها النووي، في مقابل احتمال تصعيد الدور التركي الذي يعد الأكثر تعاطفًا مع شعوب المنطقة، والأكثر قدرة للقيام بدور على الساحة العربية، وبالذات في تخومها المتفجرة[٩].

وفي اجتهاد ثانٍ ضمن هذا الاتجاه في الرأي قيل: إن المنطقة تدخل في "مرحلة نوعية جديدة من تاريخها الطويل؛ إذ أحدث الربيع العربي انقلابًا كاملًا في موازين القوى الإقليمية، بحيث لم يعد مقتصرًا على الإطاحة بأشكال تسلطية وقمعية من الحكم في دول عربية عدة. ويعود السبب في انقلاب موازين القوى الإقليمية إلى تشابه الأنماط السياسية - الأيديولوجية لبرلمانات ما بعد الربيع العربي التي أصبحت إسلامية التوجّه، وهذا يرتب تغيرًا وتحولات في بنية النظام الإقليمي والكيفية التي تنظر بها القوى السياسية المنتصرة في الانتخابات البرلمانية لبلادها ومنطقتها الجغرافية وعلاقاتها بأقطابها، وبشكل يجعل من "النظام الإقليمي العربي" في صورته السابقة ضربًا من الماضي. كما أن

الصعود السياسي للإسلاميين سيخلق نظريًا فضاءً جديدًا من التعاون مع تركيا وإيران، مما يزيد الفرص المحتملة أمام كلا البلدين للعب أدوار إقليمية أكبر"[١٠٠].

لكن هذا الكاتب يتوقع أيضًا أن الولايات المتحدة ستحاول الاستمرار في الهيمنة على نفط المنطقة، الذي يشكل الأساس لهيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي، وأن تعمل أيضًا على تشكيل نظام إقليمي جديد يحفظ مصالحها ومصالح إسرائيل. ولمّا كانت السوابق التاريخية منذ خمسينيات القرن العشرين تقول: إن واشنطن تحاول السيطرة عبر خلق ثنائيات إقليمية تقوم بمهمة "الاحتواء الذاتي"، بحيث تمنع التوترات والخلافات بين طرفي الثنائية (المتكافئين نسبيًا في القوة) من بروز إحدى هذه القوى أو هيمنتها على الإقليم بما يهدد المصالح الأمريكية، فإن الربيع العربي ومستجداته يتيح صعودًا لتركيا التي تعمل بالتناغم وليس التصادم مع واشنطن. أضف إلى ذلك أن "تركيا تحتفظ بعلاقات ممتازة مع "الإخوان المسلمين" القوة الرئيسة في برلمانات شمال أفريقيا بعد الربيع العربي، كما أن أنقرة تملك ورقة "المثال الناجح" في إدارة الدول والمجتمعات".

والأرجح أن إيران ستخرج خاسرة من الحراك الإقليمي المتواكب مع الربيع العربي؛ لأن طهران نافست إسرائيل إقليميًا بضراوة، وهددت السعودية ودول الخليج في العمق، وطالبت بأثمان كبيرة من واشنطن لقاء التفاهم الإقليمي منذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣. وبالرغم من أن الاصطفاف الإقليمي المتشكل راهنًا، لا يبدو بالضرورة في مصلحة طهران، إلا أنها ستعمد - على الأرجح - إلى تغليب القواسم المشتركة مع الحركات الإسلامية في المنطقة العربية، والتمسك بورقة "المقاومة" ضد إسرائيل بوصفها مرتكزًا لمشروعية إيران

الإقليمية في المرحلة المقبلة. وربما يصبح الصراع السني - الشيعي الملمح الأساسي للصراعات في المنطقة وليس الصراع العربي - الإسرائيلي؛ لأن هذا الصراع الطائفي سيخلق ثنائية جديدة تحتوي بعضها بعضًا، وتلبي المصالح الأمريكية وأيضًا مصالح أطراف عربية تستشعر منذ سنوات أخطارًا ذات أبعاد طائفية على مقدراتها[١١].

- الاتجاه الثاني:

يتجه هذا الرأي إلى تأييد فكرة حدوث تغيير جزئي في هذه التحالفات، لكنه يؤثر التريث وعدم إصدار تعميمات مستقبلية تحتاج إلى مزيد من الوقت حتى تكتمل المؤشرات والشواهد؛ فبعد مرور قرابة ثلاثة أعوام على بدء الربيع العربي، لا تزال التغيرات الداخلية والخارجية في دول الثورات العربية أقل مما كان متوقعًا، ومما أوحت به بدايات تفتح ذلك الربيع. ومن الصعب الحديث بدقة عن التحالفات الإقليمية الجديدة بعد هذه الثورات التي لما تصل بعد إلى نهايتها المرجوة؛ فهذه الثورات لا هي حققت كل أهدافها، ولا هي توقفت أو أخفقت. ويبدو ذلك منطقيًا؛ إذ "يشير الأمر الواقع حاليًا في دول الربيع العربي إلى وجود حالة مستمرة من التضاغط والاحتكاك بين قوى دافعة نحو التغيير، وأخرى تحاول الإبقاء على الأوضاع السابقة. بيد أن قوى التغيير لا تزال بعيدة عن مواقع السلطة وصنع القرار، وبالتالي لا تزال أياديها مغلولة عن التغيير"[١٢].

وبناء عليه فإنه من الصعب القول: إن "الوضع الإقليمي في المنطقة قد تبدل كاملاً بفعل الربيع العربي؛ إذ قد تشهد التفاعلات الثنائية والعلاقات بين دول المنطقة وبعضها البعض، حالات من التغير صعودًا أو هبوطًا في مستوى العلاقات. بيد أن هذا لا يعني بالضرورة أن انقلابًا سيحدث في أنساق التفاعل

الثاني بين دول المنطقة بسبب ثورات لم تكتمل بعد في دول، ولم تقم أصلا في أخرى. ومن ثم سيكون من المبكر القول بأن شبكة تحالفات إقليمية جديدة كلية في سبيلها إلى الظهور في المدى القريب. لكن ثمة تغيرات قد تطرأ داخل المنظومة الإقليمية القائمة، كأن تتبادل بعض أطراف التحالفات مواقعها مع بقاء المصالح أو نقاط التحالف التي يتمحور التحالف حولها. أو يتغير شكل التحالف ومظاهره بين الأطراف ذاتها وعلى الأسس والمضامين ذاتها. وفي الحالتين لا يمكن اعتبار ذلك تغيرًا في التحالفات أو ظهور تحالفات جديدة، وإنما يكون التغير في هذه الحالة محصورًا في استبدال عضو بعضو في التحالف، أو في تطوير الشكل أو الإطار الناظم للعلاقة التعاونية القائمة"[١٣].

وبشكل أكثر تحديدًا، وفيما يتعلق بمضامين التحالفات الإقليمية والمحاور بعد الربيع العربي، يمكن القول: إن "مصفوفة السياسات الإقليمية السائدة في المنطقة منذ عدة عقود، تستند إلى محاور استقطاب أساسية شبه ثابتة، أبرزها على الإطلاق محور العامل الأمريكي والموقف منه. فلطالما كانت العلاقة مع الولايات المتحدة، سواء كانت مباشرة، أو من خلال سياساتها ومصالحها في المنطقة، موضوع اختلاف واستقطاب إقليمي.

ومحور الاستقطاب الثاني هو الصراع العربي - الإسرائيلي، وتفرعت عنه قضايا جزئية مثل الملف الفلسطيني في الصراع، الذي يضم بدوره تفصيلات خلافية كثيرة، مثل الموقف من حركات المقاومة ومبدئية خيار التسوية التفاوضية، ثم قضية المبادرة العربية للسلام، خصوصًا الشق المتعلق منها بالتطبيع مع إسرائيل.

والمحور الثالث للاستقطابات والتحالفات في المنطقة، هو إيران، سواء بتحركاتها الإقليمية النشطة والنافذة، أو بمواقفها وتوجهاتها تجاه بعض الملفات

الداخلية مثل الوضع في البحرين والشأن العراقي، فضلاً عن اللبناني. ويلاحظ أن معظم تلك الملفات لم تشهد تغيرات مهمة في تطوراتها، إلا أن التغير المحتمل حدوثه بشأنها يتعلق بترتيبها في أولويات دول المنطقة فيما بعد الثورات، بالإضافة إلى تأثير سقوط رأس النظام في دول الثورات العربية، على اختلاف التقدير والرؤية للمصالح والتهديدات المصاحبة لكل هذه الملفات، مع الإقرار بأن لا تغيير كبير في منظومة صياغة وصنع السياسة الخارجية لدول الربيع العربي"[١٤].

ويمكن هنا إدراج اجتهاد آخر يعترف بعدم حصول تغير كبير في خريطة العلاقات الدولية والإقليمية في المنطقة العربية، لكن سقوط النظام السوري سيؤدي إلى تحوّل فعلي في المنطقة. وبهذا المعنى "فلا انقلاب في العلاقات الإقليمية أو الدولية حتى الآن، ولم يطرأ تغير رئيس على أنماط التحالفات الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط. وهذا يعود جزئيًا إلى حقيقة أن النظام العالمي الجديد لا يوفر للدول التي تمر بمراحل انتقالية بدائل حقيقية في السياسة الخارجية، وذلك على عكس ما كان يجري في الحرب الباردة؛ إذ كان في وسع أية حكومة أن تختار بين الانضمام إلى أي من البديلين العالميين: الكتلة الغربية أو الكتلة الشرقية، اللتين كانت لكل منهما مجموعتها التامة من العلاقات والمزايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية.

لكن في عالم اليوم، ليس هناك سوى نظام عالمي واحد (حتى لو كان متعدد الأقطاب)، حيث تستطيع الدول أن تختار بين أن تلعب أدوارًا مختلفة، لكن من داخل النظام العالمي، أو تنسحب منه كليًا (مثلما تفعل كوبا وكوريا الشمالية، وإلى حد أقل إيران). بيد أنه في هذا الظرف الدولي المحدد، ثمة بلد وحيد - تقريبًا - قد يتسبب سقوط نظامه إلى تحوّل فعلي في خريطة العلاقات الدولية والإقليمية في المنطقة، وهو سورية. فإذا سقط نظام الأسد وجاء نظام

جديد بأغلبية سنية، ستنتقل سورية من بلد حليف لإيران وحزب الله إلى بلد متقارب مع تركيا ومجلس التعاون الخليجي ودول الغرب، وسيسبب ذلك - إن حصل - أكبر تبدل في خريطة علاقات المنطقة وموازينها منذ اجتياح القوات الأمريكية وحلفائها للعراق"[١٥].

- أما **الاتجاه الثالث** بخصوص تقييم أثر الثورات العربية في التحالفات الإقليمية، فهو يتبنى منطقًا أكثر تعقيدًا؛ فالمسألة لا تتعلق بحدوث انقلاب في العلاقات والتحالفات الإقليمية من عدمه، وإنما بصورة معقدة لم تنجل بعد عناصرها كافة. وتتجلى تفاصيل هذه الصورة بتأمل العناصر الأربعة الآتية:

(أ) تحالفات كانت قائمة قبل الثورات العربية واستمرت بعدها، مثل التحالفات الخليجية البينية، وعلاقة إيران بالأطراف الشيعية في المنطقة (حكومة نوري المالكي، ونظام بشار الأسد، وحزب الله)، وعلاقة حلف الاعتدال ما بين الدول الغربية وإسرائيل وصولاً إلى تركيا ودول الخليج ومصر والأردن[١٦].

(ب) تحالفات متغيّرة وتشمل مستويين اثنين؛ أحدهما ينطوي على تغيّر شكل العلاقة بين طرفين إقليميين، مثل توتر العلاقات التركية - الإسرائيلية، وتوتر العلاقات التركية - الإيرانية بسبب الأزمة السورية أساسًا، وتوتر العلاقات التركية - السورية. أما المستوى الآخر فيتعلق بالمحاولات الأمريكية للتواصل مع الفاعلين الجدد أو فتح قنوات الحوار معهم، وخصوصًا جماعة الإخوان المسلمين في مصر وذراعها السياسي حزب الحرية والعدالة.

(ج) بوادر ومؤشرات لعلاقات تسير في اتجاه التطور والتحسن، مثل التحوّل عن العداء ما بين مصر وإيران (وإن كان هذا لا يعني بالضرورة استعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة أو تدشين تحالف إقليمي بينهما)، وتزايد

فرص التنسيق المصري - التركي (على الأقل قبل تطورات ٣٠ يونيو ٢٠١٣ في مصر)، والتقارب العراقي - السوري، خصوصًا في ظل تداعيات الثورة السورية، بحيث باتت بغداد أقرب العواصم العربية إلى نظام دمشق. لكن أهم العلاقات في هذا المستوى هي ما أشار إليه محللون من "وجود علاقة استراتيجية جديدة قيد التشكل تصاغ وتفعل ما بين حلف الناتو (الذي يضم الولايات المتحدة والدول الأوروبية إلى جانب تركيا)، وبين دول عربية فاعلة، أبرزها دول مجلس التعاون الخليجي، وقد وصفت هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة ذلك التحالف الجديد بأنه الأول من نوعه. وهو تغيّر مرعب لقادة النظام الإيراني؛ لأنه يضع على رأس أولوياته الآن تحجيم النفوذ الإيراني في المنطقة"[٢٧].

(د) تحالفات قابلة للتفكك، ومن أوضح نماذجها العلاقة الحالية بين سورية وتركيا، وكذلك بين سورية وقطر بعد الثورة السورية، وعلاقة الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح بدول الخليج والدول الغربية، وتفكك العلاقة الوثيقة بين الجزائر وليبيا بعد سقوط القذافي.

وبعد استعراض هذه الاتجاهات الثلاثة بخصوص تقييم أثر الثورات العربية في التحالفات الإقليمية، ثمة من يشير إلى أن واقع ما بعد الثورات ينطوي على احتمالات واضحة لتوتر إقليمي متصاعد لعدة أسباب؛ أولها تدهور علاقات دمشق مع أنقرة وعمّان والرياض، وقلق الجميع من احتمال حرب إقليمية، تنخرط فيها إيران وحزب الله.

وثانيها اضطراب الأوضاع في مصر الثورة بسبب تراجع الاقتصاد والتوترات الكامنة بين الجيش وحركة الإخوان المسلمين، وبينهما حركية الشارع المصري وانحيازاته ما بين الطرفين، مما يعني استمرار حالة الاحتقان العامة في مصر.

وثالثها احتمال اندلاع انتفاضة فلسطينية سلمية في الضفة الغربية تمتد إلى فلسطينيي ٤٨، واحتمال أن تثير تعاطفًا عربيًا واسعًا في ظل الانتفاضات الشعبية العربية المماثلة[١٨].

وفي ظل هذه الأجواء العربية والإقليمية العاصفة أشارت بعض التحليلات إلى أن المشهد الإقليمي الذي يتبلور يشير في المدى القصير إلى انخفاض أهمية مصر وسورية عربيًا بسبب انشغالهما بأوضاعهما الداخلية، واحتمال تراجع النفوذ الإيراني في سورية إذا نجحت الثورة السورية في إزاحة بشار الأسد وطائفته عن الحكم، في مقابل ازدياد التأثير الإقليمي لتركيا والسعودية. "وبعد سنوات من اعتماد الرياض في حل مشكلاتها على الولايات المتحدة، تظهر السعودية اليوم كقيادة إقليمية، وقد كان الاختبار الأساسي لها في البحرين، وبدرجة أقل في اليمن؛ فكان انتشار قوات درع الجزيرة في البحرين، والمبادرة الخليجية في اليمن مانعًا لأن تحكم إيران طوقها على السعودية شمالاً وجنوبًا"[١٩].

وقد حذر أحد الكتّاب السعوديين من أن يكتفي الخليجيون والأتراك بمتابعة الربيع العربي من غير تدخل منهم وهو يتحول إلى خريف عاصف بارد. ودعا بوضوح إلى أن تتحول هذه "المجموعة المستقرة القادرة" إلى الفعل الإيجابي، والتحرك والتفكر، ووضع خطط استباقية تشمل المنطقة كافة؛ "فتنفيذ المبادرة الخليجية في اليمن لا بد من أن يتم، وضمان تحول مصر وليبيا وتونس نحو الديموقراطية ضروري، والتوصل إلى مصالحة في البحرين بين مكوني المجتمع هناك، ونزع الفتيل الإيراني منها، أساسي لاستقرار الخليج، ودعم الثورة السورية والتخلص من النظام الطائفي الأحادي هناك سيريح المنطقة وجيران سورية المباشرين، وإسرائيل ليست منهم.

كل هذا مهم لظهور شرق أوسط سعيد، ومفيد للسعودية وتركيا صاحبتي

أكبر اقتصادين في المنطقة، وظهور هما كقوتين إقليميتين مع مصر يستطيع أن يكسر الاستعلاء الإسرائيلي - الأمريكي في عالمنا، ويحجّم إيران ويعيدها إلى مكانها الطبيعي، مما يمكن أن يمهد لحصول تحول داخلها يلغي طموحاتها العقيمة التي تتنافى مع التاريخ والجغرافيا السياسية ويحولها إلى جار طيب. وخشية أن لا تصل رسالته واضحة إلى القارئ قال الكاتب في نهاية مقاله: إن هذه الأفكار التي قدّمها ليست أحلامًا؛ إنها مشروع يمكن للقادرين تحقيقه فيستفيدون وشعوبهم من فرصة تاريخية لن يجود الزمن بمثلها مرة أخرى"[٢٠].

والواقع أن هذا الطموح السعودي في توجيه أحداث المنطقة العربية قد يكون مبالغًا فيه، ومع ذلك لا يمكن إنكار أن تطورًا ما طرأ على السياسة السعودية في ظل ثورات الربيع العربي، ربما بما يشير إلى درجة من التباعد المحكوم مع السياسة الأمريكية في المنطقة، وتقارب أكبر مع السياسة الفرنسية في عهد الرئيس فرانسوا هولاند، وإلى احتمالات تتعلق باستعداد المملكة العربية السعودية لمساندة النظام الجديد في مصر إلى حدود واسعة، إلى درجة التعبير السعودي العلني عن الاختلاف مع المواقف الأمريكية فيما يخص الموضوع المصري، وبلغة دبلوماسية تصعيدية غير معتادة في الخطاب السعودي، وخاصة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

واللافت في هذا السياق هو ذلك البيان الذي أصدره الملك عبد الله بن عبد العزيز في ١٦ أغسطس ٢٠١٣ الذي أكد فيه وقوف بلاده مع أشقائها في مصر ضد الإرهاب والضلال والفتنة، وتجاه كل من يحاول المساس بشؤون مصر الداخلية[٢١]. وثمة من بنى على هذا الموقف السعودي والتطورات في المواقف العربية بعد فض "اعتصامي رابعة والنهضة" في أغسطس ٢٠١٣، كثيرًا من الاستنتاجات، ومنها أنها "تؤسس لعلاقات عربية - عربية على أسس جديدة وراسخة، ولا أعتقد أن مصريًا واحدًا سوف يسمح لنفسه بالاختلاف مع

الدول العربية التي أيدت مصر في هذه الأزمة العصيبة. ومن ناحية ثانية فإننا نستطيع الآن أن نحلم بميلاد نظام عربي جديد ومتماسك يستطيع بحق أن يقف بفاعلية ضد محاولات اختراق النظام العربي، كذلك فإن مفهوم العروبة الحقيقي عاد للظهور من جديد؛ كي يكون أساسًا للنظام العربي المأمول"[٢٢].

ولا شك أن هذا الاستنتاج يحمّل الموقف السعودي ما لا يحتمله في الواقع، فمن المسلم به أن الرياض لا تستطيع وحدها (حتى لو أرادت) إعادة بناء النظام العربي، أو تحسين العلاقات العربية - العربية. ناهيك عن أن أزمة العلاقات السعودية - المصرية في ربيع ٢٠١٢ اعتبرت أخطر أزمات العلاقات العربية - العربية في ظل الربيع العربي، خصوصًا أن طريقة تهدئتها قد لا تعني استقرار العلاقات بين الرياض والقاهرة في ظل المناخ الراهن في مصر والمنطقة العربية بأسرها[٢٣].

واللافت في ظل الربيع العربي، خصوصًا مع ظهور بوادر لتراجع السياسة الأمريكية في المنطقة أو انتكاسها (بعد إهمالها المتكرر والطويل للقضية الفلسطينية، وانحيازها الصارخ للكيان الإسرائيلي وأمنها المطلق، على نحو ما صدر من تصريحات إبان زيارة الرئيس الأمريكي لتل أبيب في ربيع ٢٠١٣، وإخفاقات إدارة أوباما المتراكمة في الأزمة السورية، وموقفها المتردد من التطورات المصرية منذ ٣٠ يونيو).

واللافت للنظر في ظل هذا المناخ هو وجود أمرين؛ أحدهما المساعي السعودية والقطرية لإحداث تفاهمات مع فرنسا، للتخفيف من وطأة الغياب الأمريكي. والآخر هو تزايد الأصوات المنادية بأن تتوجه الدول العربية نحو تنويع علاقاتها وتحالفاتها الخارجية، وبما يزيد من قدرة العرب على تحقيق مصالحهم وخدمة قضاياهم الاستراتيجية[٢٤].

وتأتي في هذا السياق الزيارة التي قام بها وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل إلى باريس في ١٨ أغسطس ٢٠١٣، والتي تزامنت مع زيارة نظيره القطري خالد بن محمد العطية، الذي لم ينجح في التأثير على الموقف الفرنسي، مما دفع الوزير القطري إلى التصريح بعد لقائه وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس بأن قطر تساعد مصر وليس جماعة الإخوان المسلمين، فالدوحة لم تساعد أبدًا طرفًا مصريًا أو حزبًا سياسيًا مصريًا[٢٥].

وفي سياق مقارن بين تأثير كل من الدوحة والرياض على باريس، يشرح أحد التقارير أسباب تزايد فرص بناء تحالف استراتيجي بين المملكة العربية السعودية وفرنسا، بهدف سد الفراغ الذي بدأت تبرز ملامحه، كنتيجة للاستراتيجية الأمريكية الجديدة في المنطقة، مع تعاظم حاجة كلا البلدين للتعاون في المرحلة الراهنة، أي في مرحلة الربيع العربي، بما يؤثر على الوضع المصري وتوازنات المنطقة العربية بشكل عام؛ فمن جهة تبرز سياسة الرئيس فرانسوا هولاند المختلفة عن سلفه؛ فبينما آثر نيكولاس ساركوزي علاقة أوثق مع قطر أتاحت للدوحة حضورًا إقليميًا في عدد من الملفات المهمة، استجدت متغيرات مع الربيع العربي أعادت فرنسا لتقارب أكبر مع السعودية على حساب قطر، ومنها التنافس التركي - الفرنسي والقلق السعودي من تصاعد الدور التركي في المنطقة العربية، وبروز المشكلات الأمنية في عدد من دول القارة الإفريقية بما يهدد النفوذ الفرنسي فيها (التدخل في مالي نموذجًا)، وتقارب الرؤية في موضوعات لبنان وسورية وإيران.

إذًا هنالك جو إقليمي وعالمي ملائم لتأسيس تحالف استراتيجي بين السعودية وفرنسا. وهذا سيمنح كلا البلدين ثقلًا استراتيجيًا يمكن استثماره لموازنة علاقتيهما مع الولايات المتحدة الأمريكية، بشكل عام، وفي المنطقة

العربية بشكل خاص. وبالإضافة لذلك، فإن الظروف التي يمر بها الشرق الأوسط حاليًا، وتغير سياسة فرنسا تجاه تحالفاتها في المنطقة، كل ذلك يفتح المجال أمام التحالف مع السعودية الذي يبقى مرهونًا بالرغبة السياسية لدى الطرفين، ومدى تقديرهما للمصالح وملائمة الوقت لعقده[٢٦].

ويبدو أن استشعار الرياض تردد إدارة أوباما والأوروبيين في التعامل مع الملفين المصري والسوري، سواء في تقديم الدعم المالي أو التسليحي، وخشية السعودية من التوظيف الإيراني لهذا الفراغ الغربي، يشكلان دافعين مهمين لتفعيل السياسة الإقليمية للسعودية، والتحرك بشكل أكثر نشاطًا في قضايا المنطقة؛ فمن جهة تظهر الرياض تصميمًا أكبر على التصدي لفكرة "الصعود الإخواني" في المنطقة العربية[٢٧].

ومن جهة أخرى يظهر أن السعودية عادت لقيادة المنظومة الخليجية بقبول ضمني من قطر بعد تولي الأمير تميم بن حمد آل ثاني مقاليد السلطة في يونيو ٢٠١٣.

ومن جهة ثالثة يبرز احتمال قوي لإعادة مصر إلى معسكر الاعتدال العربي، أقله حتى نهاية هذه المرحلة الانتقالية الثانية، إلى حين وضوح أدوار المؤسسات بعد الموجة الاحتجاجية في ٣٠ يونيو، وما إذا كانت أية انتخابات جديدة في مصر ستسفر عن تأييد إقصاء الإسلاميين من المشهد السياسي[٢٨].

وفي سياق تفعيل السياسة السعودية دعت بعض التحليلات "العرب الفاعلين" - والمقصود دول الخليج - إلى عدم انتظار إدارة أوباما، و"التصرف وكأن أمريكا غير موجودة، وهو ما ثبت جدواه في مصر. فعلى العرب الفاعلين التحرك الآن تجاه سورية، وستتبعهم واشنطن، والغرب عمومًا، وذلك لا يتأتى إلا بدعم مكثف للجيش السوري الحر، مع تحرك سياسي جاد تجاه روسيا، كما فعلت السعودية من خلال الأمير بندر بن سلطان في زيارته لموسكو"[٢٩].

بيد أن هذا كله لا يمنع التساؤل عن حدود تأثير أداة المساعدات المالية لمصر في ضوء ما آلت إليه السياسة السعودية من إخفاقات واضحة في منطقتي الشام والعراق. "فكيف ستكون العلاقة بين السعودية ومصر بعد انتهاء المرحلة الانتقالية الثانية بعد موجة ٣٠ يونيو؟ وإذا كانت علاقات القاهرة بالرياض وعواصم الخليج ستشهد استقرارًا آنيًا، فماذا ستكون عليه بعد تحديد طبيعة النظام السياسي المصري لما بعد بيان ٢٠١٣/٧/٣، وماذا عن خريطة التحالفات والتوازنات داخل هذا النظام، والطبيعة التي ستستقر عليها علاقات مصر الإقليمية والدولية مستقبلاً؟"[٣٠].

أما على صعيد المطالبات بتغيير التحالفات العربية أو الأخذ بقاعدة تنويع العلاقات الخارجية العربية، فقد اقترح باحث متخصص في العلاقات الدولية على "الدول العربية - حتى إن استمرت علاقات التعاون مع الغرب الأمريكي والأوروبي - أن تتوجه إلى موسكو وبكين وتنفتح عليهما، وتطوّر العلاقات معهما، ليس على مستوى الاقتصاد فحسب، رغم أهميته، وإنما أيضًا على المستويات السياسية والثقافية بل والعسكرية، وذلك حتى نكون في موقف أفضل، نستطيع من خلالها تحقيق مصالحنا القومية بدرجة أكبر من الفاعلية والكفاءة"[٣١].

ومع التأكيد على أهمية هذا الاقتراح القائل بتعزيز العلاقات العربية مع كل من روسيا والصين[٣٢]، يجب ملاحظة أن إعادة توجيه السياسات الخارجية العربية نحو آسيا يحتاج أولاً، إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية العربية التي تفرز عوامل تدفع باستمرارية السياسات الخارجية العربية وليس تغييرها على الأقل في المدى القريب. مع التسليم بأن "دول الربيع العربي، أدركت دون استثناء، الأخطاء التي كانت تقوم عليها توجهات السياسة الخارجية لدولها، ومنها التبعية

للغرب، أو للولايات المتحدة وربما إسرائيل. ولذلك جاءت تحركات رؤساء هذه الدول، خاصة مصر، وقيامهم بزيارات ورحلات عديدة لدول تمثل قوى دولية وإقليمية مهمة مثل: روسيا، والصين، والهند، والبرازيل، وجنوب إفريقيا، والسعودية، وأوغندا، وإثيوبيا، والسودان، وإيران، وألمانيا، وإيطاليا، وكذلك الأمم المتحدة. ولم تشمل هذه الزيارات الولايات المتحدة الأمريكية ولا فرنسا. والذي يقال: هو أن هذه الزيارات تعني انفتاح مصر على كل القوى الإقليمية والعالمية المهمة لمصر ومصالحها، كما تعني انتهاء مرحلة الارتباط بالسياسة الأمريكية، أو التحالف معها.

لكن بالمقابل، لم يترتب على هذه الزيارات سوى معنى رمزي، ولم تترجم في شكل قرارات وسياسات للتعاون الجاد. ويبدو أن الطرف الآخر، أي الدول التي زارها الرئيس المصري محمد مرسي يدرك أن حجم المشكلات والأزمات الداخلية الراهنة في مصر لا تمكنها من صياغة علاقات تحالف أو تكامل حقيقي معها، ولعلها كانت تنتظر حتى ترى هل تخرج مصر ودول الربيع العربي من ذلك النفق أم لا؟ ومتى؟ وذلك قبل اتخاذها لمثل هذا القرار، أو قبل تبنيها لذلك النهج. ولذلك نتصور أن تكون عناصر الاستمرارية أكثر تأثيرًا من عناصر التغيير في صناعة السياسات الخارجية لدول الربيع العربي، وذلك في الأجل القصير، وهو ما لا ينفي احتمال زيادة تأثير عناصر التغير في الأجلين المتوسط والطويل"[٣٣].

خاتمة: مستقبل النظام العربي:

"ضمن التحولات التي مرّ بها النظام الإقليمي العربي منذ نشأته عام ١٩٤٥، يقف هذا النظام اليوم أمام تحوّل جوهري نتيجة الربيع العربي وتداعياته، وهو تحوّل قد ينذر بانهيار النظام الإقليمي العربي. ورغم اتفاق الباحثين على أن الربيع العربي غيّر وسيغير من وجه النظام العربي كلية، فإن الخلاف بينهم ينحصر في تحديد نواحي التغيير ودرجته وكيفية إدارته"[٣٤].

وبعد هذه القراءة في التفاعلات والتحالفات العربية في ظل الربيع العربي، ربما يجب التأكيد على أن "الانتفاضات العربية الراهنة أوجدت حالة من السيولة السياسية وعدم اليقين داخل عدد من الدول العربية وفي العلاقات بينها. وذلك رغم أن هذه الانتفاضات توفر إمكانية إعادة توزيع موارد القوة والنفوذ على مستوى النظام العربي، وإعادة تشكيل التحالفات وأنماط السلوك السياسي فيه. وهذه العملية ذات طابع تفاعلي وصراعي، ولها عدة أبعاد؛ فمن ناحية أولى، فإن التغييرات الداخلية في عدد من الدول العربية سوف يكون لها آثارها وتداعياتها الخارجية، ومن ناحية ثانية فإن الدول العربية التي استطاعت التكيف مع إعصار التغيير، تعمل من جانبها على التقليل من حدة هذه الآثار واحتوائها بقدر الإمكان درءًا لأخطار أشد ضراوة وعمقًا. ومن ناحية ثالثة، فإن الدول الكبرى في العالم تنشط للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في المنطقة، وبحيث لا يكون من شأن هذه التغييرات ما يمثل تهديدًا لها"[٣٥].

ولا شك أن الوضع الانتقالي الذي تعيشه بلدان الربيع العربي يفرز آثارًا محققة على النظام العربي ودوله المختلفة. بيد أن المؤسف أن أغلب الانتفاضات العربية لم تنجح بعد في بناء المؤسسات أو ترسيخ الممارسة الديمقراطية، وهذا الوضع الداخلي الانتقالي أدى في الواقع إلى بعض الأزمات في علاقات الوطن العربي بمحيطه الإقليمي والدولي.

ومن المفيد في هذا السياق التذكير بأنه في المدى الآني ربما يمكن افتراض أن التفاعلات العربية، سواء بين أعضاء النظام العربي، أو مع دول الإقليم، أو على صعيد التحالفات الخارجية، قد مرت جميعها بمرحلة انتقالية فيها درجة من التذبذب والتقلب والتراجع. وهو ما يتوازى مع حالة عدم الاستقرار السياسي على الصعيد الداخلي العربي، سواء بالنسبة لدول الثورات أو حتى الدول التي لم تشهد ثورات.

أما في المدى المتوسط، فما زال ثمة غموض يسيطر على التحالفات العربية، وإن كانت ملامح تراجع العلاقات مع الولايات المتحدة بدأت في التوالي، على صعيد الدول المحورية الرئيسة في النظام العربي أي السعودية ومصر. وتنحو أولاهما إلى إرسال إشارات إلى واشنطن تكشف عن امتعاضها واحتمال لجوئها إلى الاستفادة من مبدأ تنويع علاقاتها الخارجية لتحسين قوتها التساومية مع الولايات المتحدة. أما في الحالة المصرية، فإن درجة من الاضطراب أو التوتر الخفي قد لحقت بالعلاقات المصرية - الأمريكية منذ ثورة ٢٥ يناير، وإن كان ارتباك الوضع الداخلي في مصر منذ ذلك الحين، لا يزال يمنع إقرار استخلاصات نهائية بشأن مستقبل هذه العلاقات.

وبنظرة على العلاقات العربية - الدولية يمكن تلمس مؤشرات لحالة مراجعة في العلاقات العربية - الأمريكية، لأسباب متعددة، بعضها يتعلق بالداخل العربي وتفاعلات الثورات العربية والقضايا العربية الاستراتيجية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. في حين يتعلق بعضها الآخر بطبيعة السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، واحتمالات تراجع النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية بسبب الوضع الاقتصادي الأمريكي الداخلي، وتكلفة المغامرات السياسية التي اضطلع بها فريق المحافظين الجدد في الولايات المتحدة ٢٠٠١ - ٢٠٠٩،

والذي لم تكف أكثر من خمس سنوات للتخلص من إرثه الثقيل، رغم محاولات الرئيس باراك أوباما في هذا الصدد.

ويلاحظ في هذا السياق أيضًا أن هذا التوتر في العلاقات العربية ـ الأمريكية قد يكون تفاقم بشدة من لحظة المعارضة الأمريكية للمسعى الفلسطيني في الأمم المتحدة ٢٠١١و٢٠١٢. مما يدلل على مكانة القضية الفلسطينية في سياق هذه العلاقات. بيد أن أزمة الثقة في هذه العلاقات تعمقت أكثر بسبب السياسة الأمريكية المرتبكة تجاه الثورة السورية، خصوصًا في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، التي بدت كأنها تسلم هذا الملف المحوري في المشرق العربي إلى كل من روسيا وإيران، اللتين أحسنتا استثمار التردد الأمريكي في هذا الصدد، ونجحتا إلى حد كبير في حماية نظام بشار الأسد وتحصينه من السقوط.

أما ثالثة الأثافي فتمثلت في السياسة الأمريكية تجاه الثورة المصرية، خصوصًا بعد تطورات ٣٠ يونيو ٢٠١٣، التي يبدو أنها أسست لأزمة متصاعدة في العلاقات الخليجية ـ الأمريكية أيضًا، بما تمثله من محورية معروفة في العلاقات العربية ـ الأمريكية؛ كونها تمس مصلحة تدفق النفط العربي إلى العالم.

ومن الواضح هنا أن قدرًا يعتد به من حرية الحركة الإقليمية قد طرأ على الدبلوماسية السعودية، خصوصًا التي تقود النظام الإقليمي الفرعي الخليجي. أما العلاقات العربية ـ الإقليمية فقد تكون هي الخاسر الأكبر في المدى المتوسط من تداعيات الربيع العربي، حتى يمكن القول: إن الأصوات المنادية برابطة للجوار العربي أو ما شابه ذلك، أصبحت غير مسموعة، أو غير موجودة من الأصل. و"رغم أن عجلة التغيير في الوطن العربي قد تكون دارت بالفعل، فإن هذا التغيير لن يكون سهلا، لا سيما في ظل الظروف التي تحيط بالثورات من تحديات في الداخل ومخاطر في الخارج.

ولكن يبقى نجاح الانتفاضات العربية في إعادة صياغة النظام الإقليمي العربي مرهونًا بأمرين؛ أحدهما: قدرة الشعوب على فرض إرادتها على المستوى العربي. والآخر: قدرة الدول العربية على التخلص من الاستقطاب الحاد بين دول سقطت أنظمتها ودول أخرى استطاعت احتواء الاحتجاجات، سواء بالقوة أو المنح الاقتصادية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تمزيق ما تبقى من أوصال النظام العربي بدلاً من إحيائه وتدعيمه"[٣٦].

والمؤكد أن مربط الفرس في تحسين أداء النظام العربي وعلاقاته وتحالفاته الخارجية، إنما يبقى معلقًا بالداخل العربي الذي يشهد عمليات من التفكيك وإعادة التركيب لا يُعرف إلى أين تنتهي. ومن المدهش أن بعض الأدوات التي ربما يُعول عليها في إصلاح هذا الواقع البائس قد تتحول في ظل نزعات شوفينية أو قُطرية إلى معول لتوتير العلاقات العربية البينية، ومن بينها: مواقع التواصل الاجتماعي، والقنوات الفضائية... إلخ.

على أية حال، فإن التحديات والصعاب تحدد الحركة لكنها ليست مانعة لها بالمطلق، ولذا لا بأس من التذكير بأن "الأخطار والتحديات التي تهدد الوجود العربي الجماعي تفرض على العقل السياسي العربي، وإن كان في اللحظة الراهنة مشدودًا إلى أحداث وتطورات متلاحقة تملي عليه مواقف وقتية، أن يكون مدركًا في نهاية الأمر لحقيقة أن استمرار فاعلية النظام العربي سوف يقي الدول العربية من مخاطر الذوبان في هويات أكبر من الهوية العربية، ومن مخاطر التشرذم إلى هويات ثانوية ومنها التقسيم والتفتيت. ومن هنا تأتي أهمية الدور الذي تمارسه التحديات الداخلية والخارجية في تطوير النظام العربي"[٣٧].

وإن من شأن التفكير في كيفية مواجهة هذه التحديات أن يضع العرب جميعًا (وبالذات الدول الكبيرة) أمام أهمية إطلاق عملية مصالحة عربية -

عربية دون تأجيل، والصبر على مصاعبها والمثابرة على إزالة العقبات التي تحول دونها؛ "فعملية التصالح هي تفاعل بين طرفين أو عدة أطراف لا بد أن تكون على اقتناع وإدراك كاملين بضرورة التصالح وخطورة الوضع من دونه، ومن ثم تدفع إليه دفعًا ليس من خلال العواطف، أو لتحقيق فاعلية سياسية وقتية، أو لخلق أحداث تكسر رتابة واقع راكد، وإنما عبر إدراك لطبيعة المصالح العربية العليا في ظل الواقع الدولي الراهن، وتحديد مواطن التهديد الكامنة أو الظاهرة أو القريبة أو البعيدة التي تؤثر على وجود الكيان العربي أو على مصالحه الاستراتيجية"[٣٨].

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
تحت إشراف جامعة الدول العربية

الهوامش

(١) لمزيد من التفاصيل راجع على سبيل المثال لا الحصر المصادر الآتية: أحمد يوسف أحمد، تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥؛ محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٥٨، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٢، ص٣٣-٤٣؛ حمدي عبد الرحمن حسن، "العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي: رؤية عربية"، المستقبل العربي، العدد ٢٥٨، أغسطس ٢٠٠٠، ص٤-٢١؛ عدنان السيد حسين، العرب في دائرة النزاعات الدولية، بيروت: المؤلف، ٢٠٠١؛ مصطفى الفقي، العرب الأصل والصورة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ٢٠٠٢؛ مجدي حماد، جامعة الدول العربية: مدخل إلى المستقبل، عالم المعرفة، العدد ٢٩٩، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر ٢٠٠٣ / يناير ٢٠٠٤، ص٩٩-١١٥؛ خضر عباس عطوان، "العرب والتوازنات الدولية: نحو نظام عربي فاعل"، شؤون عربية، العدد ١٢٠، شتاء ٢٠٠٤، ص١٠٣-١٢٠؛ حسنين توفيق إبراهيم، "المتغير الثقافي في تحليل السياسات العربية: قضايا وإشكاليات"، في: علياء وجدي (محرر)، الخصوصية الثقافية: نحو تفعيل التغيير السياسي والاجتماعي، برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص٣٣٣-٣٨٠؛ عبد الحسين شعبان، "النظام الإقليمي العربي والأزمة المعقدة جامعة الدول (نموذجا)"، في: محمد حلمي عبد الوهاب (مراجعة وتحرير)، العروبة والقرن الحادي والعشرون، أعمال المؤتمر الذي عقد في بيروت ٢٥-٢٨ فبراير ٢٠٠٩، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م، ص٤٩٨-٥٠٧؛ ياسمين فاروق، "محددات الأداء السياسي للنظام الإقليمي العربي منذ حرب الخليج الثانية"، في: إسماعيل صبري مقلد وآخرون، ندوة النظام العالمي بين الأحادية والتعددية: دراسة في التداعيات على الوطن العربي، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠١٠، ص٥٣-١٠٢؛ إمحمد مالكي، "تحليل أوضاع النظام العربي"، في: إسماعيل صبري مقلد وآخرون، المصدر نفسه، ص١٠٣-١٣٨.

(٢) ماجد كيالي، "الثورة المصرية وتأثيراتها الإقليمية"، الحياة ٢٠١١/٢/٢٢.

(٣) نقلا عن: مصطفى عبد العزيز مرسي، "ثورتا مصر وتونس وتداعياتها المحتملة

عربيًا وإقليميًا"، شؤون عربية، العدد ١٤٥، ربيع ٢٠١١، ص٢٢.

(٤) نقلاً عن: أحمد يوسف أحمد، مرحلة جديدة في الخلافات العربية - العربية، الاتحاد (أبو ظبي) ٢٠١١/٤/٢٦.

(٥) يتصرف عن: جمال عبد الجواد، "إقليم في عصر ثوري جديد.. نهاية الاستثناء العربي" (تقديم)، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٠، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، ٢٠١١)، ص١٣-١٤.

(٦) يتصرف عن: سامح راشد، شرق أوسط جديد قديم.. الخريطة الإقليمية في عصر الثورات، شؤون عربية، العدد ١٤٦، صيف ٢٠١١، ص٥١-٥٢.

(٧) أحمد يوسف أحمد، ونيفين مسعد (محرران)، "حال الأمة ٢٠١٢-٢٠١٣: مستقبل التغيير في الوطن العربي: مخاطر داهمة"، المستقبل العربي، العدد ٤١٤،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أغسطس)٢٠١٣، ص١٣.

(٨) أحمد يوسف أحمد، ونيفين مسعد (محرران)، حال الأمة العربية ٢٠١١-٢٠١٢: معضلات التغيير وآفاقه، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢)، ص١١٤. ولمزيد من التفاصيل حول العلاقات العربية - العربية وأزماتها في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ راجع: وائل قنديل، "مهرجان الاعتذار الجماعي للسعودية"، الشروق (مصر) ٢٠١٢/٥/١؛ أحمد يوسف أحمد، قراءة في أوراق الأزمة المصرية - السعودية، الشروق (مصر)، ٢٠١٢/٥/٣؛ أحمد يوسف أحمد، "أزمة في العلاقات المصرية - الليبية"، الاتحاد (أبو ظبي) ٢٠١٢/٨/٢٨؛ أحمد يوسف أحمد، "أسئلة عن أزمة العلاقات الإماراتية - المصرية"، الاتحاد (أبو ظبي) ٢٠١٣/١/٨؛ أحمد يوسف أحمد، "أزمة العلاقة بين الشعبين المصري والقطري"، الاتحاد (أبوظبي) ٢٠١٣/٤/٢٣.

(٩) سعيد رفعت، الربيع العربي بين إحباطات الداخل وإشعاعات الخارج، شؤون عربية، العدد ١٤٨، شتاء ٢٠١١، ص١٣-١٤.

(١٠) يتصرف عن: مصطفى اللباد، "الربيع العربي وتركيا وإيران: ملامح النظام الإقليمي الجديد"، شؤون عربية، العدد ١٤٩، ربيع ٢٠١٢، ص٨٦.

(١١) يتصرف عن: المصدر نفسه (مصطفى اللباد)، ص٩٣-٩٤.

(١٢) سامح راشد، السياسات الخارجية والتحالفات الإقليمية بعد الربيع العربي، شؤون عربية، العدد ١٤٩، ربيع ٢٠١٢، ص١٤-١٦. والاقتباس ص١٦.

(١٣) المصدر نفسه (سامح راشد)، ص٢٣.

(١٤) نقلاً عن: المصدر نفسه (سامح راشد)، ص٢٦.

(١٥) بول سالم، "مستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة"، في: الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق (ملف)، المستقبل العربي، العدد ٣٩٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل ٢٠١٢)، ص١٤٤.

(١٦) محمد برهومة، "التحالفات المتغيرة: العلاقات الإقليمية في مرحلة ما بعد الثورات العربية"، في: "الحقبة السابعة: الملامح الأولية لتشكل بنية استراتيجية جديدة في المنطقة العربية" (ملف)، السياسة الدولية، العدد ١٨٦،(القاهرة: مؤسسة الأهرام أكتوبر)٢٠١١، ص٦٦-٧١.

(١٧) نقلاً عن: المصدر نفسه (برهومة)، ص٧٠.

(١٨) جمال أحمد خاشقجي، "فرصة السعودية وتركيا لتصحيح التاريخ"، الحياة ٢٠١١/١٠/١.

(١٩) محمد برهومة، مصدر سابق، ص٦٨.

(٢٠) بتصرف عن: جمال أحمد خاشقجي، مصدر سابق.

(٢١) راجع نص البيان في: "خادم الحرمين الشريفين: من يتدخل في شؤون مصر يوقد الفتنة ويؤيد الإرهاب"، الشرق الأوسط ٢٠١٣/٨/١٧.

(٢٢) أحمد يوسف أحمد، "الأزمة المصرية والمواقف العربية"، الاتحاد (أبوظبي) ٢٠١٣/٨/٢٠. وراجع أيضًا في الاتجاه نفسه: نبيل عمرو، "السعودية تضع المسألة المصرية في سياق جديد"، الشرق الأوسط ٢٠١٣/٨/٢٣.

(٢٣) راجع لمزيد من التفاصيل: أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (محرران)، حال الأمة العربية ٢٠١١-٢٠١٢: معضلات التغيير وآفاقه، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،)٢٠١٢، ص١١٤-١١٨؛ أمجد أحمد جبريل، "الثورات العربية والعلاقات العربية البينية: التوتر المصري - السعودي نموذجًا"، شؤون عربية، العدد ١٥٠، صيف ٢٠١٢، ص١٨٤-١٩٨؛ إبراهيم غالي، "واقع ومستقبل العلاقات المصرية - السعودية بعد ثورة ٢٥ يناير"، في: نجلاء مكاوي (محرر)، واقع وآفاق علاقات مصر الإقليمية بعد ٢٥ يناير، القاهرة: مركز النيل للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٢، ص٢٣٣-٢٨٤.

(٢٤) راجع على سبيل المثال لا الحصر: أمجد أحمد جبريل، السياسة السعودية تجاه القضايا العربية ٢٠٠١-٢٠١٠: فلسطين والعراق نموذجًا، رسالة ماجستير، معهد

البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مايو ٢٠١٣، ص٢٤-٢٥، ص٢٦٥.

(٢٥) "سعود الفيصل: اتفقنا مع فرنسا على إعطاء خارطة الطريق في مصر فرصة"، الشرق الأوسط ٢٠١٣/٨/١٩.

(٢٦) منصور المرزوقي البقمي، "العلاقات السعودية - الفرنسية في شرق أوسط متغير"، مركز الجزيرة للدراسات ٢٠١٣/٨/١ على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/reports/2013/07/201373183237177777.htm

(٢٧) إبراهيم درويش، "السعودية عادت لممارسة دورها القيادي في المنطقة"، القدس العربي ٢٠١٣/٧/١٥. وأيضًا:
Richard Spencer, Saudi Arabia re - emerges as powerful Middle East player, The Telegraph, 13 July 2013.
http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/saudiarabia/10178117/Saudi - Arabia - re - emerges - as - powerful - Middle - East - player.html

(٢٨) لمزيد من التفاصيل انظر: فهمي هويدي، "هل يتجدد إحياء معسكر الاعتدال العربي؟"، الجزيرة نت ٢٠١٣/٧/١٦. وأيضًا عبد الله بن بجاد العتيبي، "وعادت مصر للعرب"، الشرق الأوسط ٢٠١٣/٧/١٤. وكذلك: محمد النجار، "محور الاعتدال العربي يستعد لولادة جديدة"، الجزيرة نت ٢٠١٣/٧/١٦.

(٢٩) طارق الحميد، "ماذا لو جرى انتظار أوباما في مصر؟"، الشرق الأوسط ٩/٣/ ٢٠١٣.

(٣٠) خالد الدخيل، "علاقة الرياض والقاهرة بعد الإطاحة بمرسي"، الحياة ٢٠١٣/٧/١٤.

(٣١) مصطفى علوي، "الصراع الدولي وحدود تراجع النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط"، ملحق تحولات استراتيجية، السياسة الدولية، العدد ١٩٤، أكتوبر ٢٠١٣، ص٢٨.

(٣٢) لمزيد من التفاصيل راجع: نورهان الشيخ، السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية، السياسة الدولية، العدد ١٨٦، أكتوبر ٢٠١١، ص١١٢-١١٥؛ "مستشار الرئيس التركي يشيد بموقف خادم الحرمين من الفيتو"، الشرق الأوسط ٢٠١٢/٢/١١؛ راغدة درغام، "الملك عبد الله لميدفيديف: الحوار حول سورية لم يعد يجدي"، الحياة ٢٠١٢/٢/٢٣؛ هاني شادي، "روسيا والربيع العربي.. مصالح ومخاوف"، الديمقراطية، العدد ١٤٦، أبريل ٢٠١٢، ص٨٣-٩٠؛ صالح بن محمد الخثلان، "العلاقات السعودية - الروسية: علاقات نوعية بدلا من شراكة استراتيجية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٣٤، ربيع ٢٠١٢، ص٩١-

١٠١؛ "المالكي ينتقد تركيا من موسكو ويعارض تدخلا عسكريًا في سوريا"، الشرق الأوسط ٢٠١٢/١٠/١١؛ محمد الرميحي، موسكو تحول العرب إلى جراد!، الشرق الأوسط ٢٠١٣/٢/١٩؛ "العربي و٥ وزراء خارجية عرب إلى موسكو"، الحياة ٢٠١٣/٢/١٩؛ أحمد يوسف أحمد، "تأملات في المنتدى العربي - الروسي"، الاتحاد (أبو ظبي) ٢٠١٣/٢/٢٧؛ "مرسي: علاقات مصر مع إيران وإسرائيل وأمريكا تقوم على الندية"، الشرق الأوسط ٢٠١٣/٤/٢٢؛ تشانغ هونغ، "وجهة نظر صينية من ثورات الربيع العربي"، شؤون عربية، العدد ١٥٤، صيف ٢٠١٣، ص٦٢-٧٤.

(٣٣) مصطفى علوي، "إشكاليات متعددة: معضلة بناء السياسة الخارجية لدول الربيع العربي"، السياسة الدولية، العدد ١٩٣،(القاهرة: مؤسسة الأهرام، يوليو ٢٠١٣)، ص٦٦.

(٣٤) محمد السيد سليم، ضغوط ما بعد الثورات: الانكشاف المتزايد للنظام الإقليمي العربي، السياسة الدولية، العدد ١٩٢، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، أبريل ٢٠١٣)، ص٤٦.

(٣٥) علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي في مرحلة تحول، سلسلة أوراق عربية، (٢٧)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ٢٠١٢، ص١١-١٢.

(٣٦) مي درويش، "الثورات العربية بين المطالب الوطنية والتداعيات القومية.. دراسة في النظام الإقليمي العربي"، في: ندية مصطفى وأمل حمادة (محرران)، الثورة المصرية ودراسة العلوم السياسية، أعمال المؤتمر السنوي الأول لشباب أعضاء هيئة التدريس ١٤ و١٥ يونيو ٢٠١١، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ص٤٤٢.

(٣٧) مجدي حماد، "مستقبل جامعة الدول العربية في ضوء الثورات العربية"، دراسات شرق أوسطية، العدد ٥٧، خريف ٢٠١١، ص٣١.

(٣٨) نصر محمد عارف، "الإصلاح، المصلحة، التصالح: دراسة في الأسس المعرفية للمصالحة العربية"، في: محمد صفي الدين خربوش (محرر)، المصالحة العربية: الرؤى - الآليات - احتمالات النجاح، مركز البحوث والدراسات السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ١٩٩٥، ص٦٣.